المجلة العربية للمحاسبة
المجلد السابع عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2014
ص ص 9 - 29

مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٩)- الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية

جانيت قاسم خزعلي
الجامعة الهاشمية - الأردن
janet_khazali@yahoo.com

منى ممدوح المولا
جامعة اليرموك - الأردن
malmwalla@yu.edu.j

أحمد محمد العمري
جامعة اليرموك - الأردن
aalomari@yu.edu.jo

المجلة العربية للمحاسبة
المجلد السابع عشر، العدد الثاني
ديسمبر 2014
ص ص 9 - 29

مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٩) – الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية

جانيت قاسم خزعلي
الجامعة الهاشمية - الأردن
منى ممدوح المولا
جامعة اليرموك - الأردن
أحمد محمد العمري
جامعة اليرموك - الأردن

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) – الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" في المؤسسات المالية الأردنية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة وزعت على المحاسبين العاملين في المؤسسات المالية الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (78) مؤسسة.

أظهرت النتائج أن المؤسسات المالية الأردنية تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بشكل جزئي وليس بشكل كامل، كما أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي حقق أعلى نسبة تطبيق حيث بلغت (79.03 %) وحققت القطاعات الأخرى نسبة تطبيق أقل مثل قطاع التأمين حيث بلغت نسبة التطبيق (58.45 %)، وقد أوصت الدراسة بتولي المزيد من الاهتمام بهذا المعيار من قبل المؤسسات المالية الأردنية من خلال عمل دورات تدريبية متعلقة بالمعيار حيث إنها تساعد المستثمرين والأطراف ذات العلاقة بتقييم استثماراتهم في الأدوات المالية ضمن بنود المعيار.

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) – للأدوات المالية :الاعتراف والقياس، المؤسسات المالية الأردنية.

- تاريخ استلام البحث: 2013/7/4م - تاريخ قبول البحث للنشر: 2014/11/13م

The Arab Journal of Accounting
Volume 17, Number 2
December 2014
Pp 9 - 29

The Application of International Accounting Standard No. (39)" Recognition and Measurement of Financial Instruments "by Jordanian Financial Institutions

Janet Khazali
Hashemite University - Jordan
Mona Almwalla
Yarmouk University - Jordan
Ahmed Alomari
Yarmouk University - Jordan

Abstract

This study aims at investigating the extent to which Jordanian financial institutions apply IAS NO.(39) "Recognition and Measurement of Financial Instruments". In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire has been designed to collect the data. The questionnaire was distributed to the accountants working in (78) Jordanian financial institutions.

The results indicate a partial application of the IAS No. (39) by Jordanian financial institutions. The study also revealed that the Banking Sector achieved a (79.03%) application rate and the insurance sector achieved the lowest rate (58.45%). Based on the results, recommended that Jordanian financial institutions should pay more attention to the standard as it helps investors and legislators in evaluating it is companies' investments in financial instruments and they should try to conduct training sessions for accountants dealing with IAS No.(39) .

Keywords: International Accounting Standard No.(39) Recognition Measurement, financial institutions ,Jordan.

مقدمة :

تعـد المعايير المحاسبية الأساس التي يتم من خلالهـا تحديد السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية التـي ينبغي تطبيقها والالتزام بها في قياس وإثبات وإفصاح المعلومات حول النشاطات الاقتصادية لمنشآت الأعمال المختلفة (لجنة المعايير المحاسبية الدولية).

كما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجعل المحاسبة محل ثقة، حيث إن تطبيقها يضمن لجميع فئات مستخدمـي القوائم المالية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من القوائم المالية الصادرة عن المنشات، كما يمكن الاعتماد عليها لأنها تظهر بعدالة كافة النواحي الجوهرية.

وعليـه تبرز أهميـة التزام المؤسسـات المالية الأردنية بتطبيـق معايير المحاسبة الدوليـة وخاصة معيار المحاسبـة الدولي رقـم (39)، يحدد هذا المعيار المبادئ التي يتم من خلالها الاعتراف والقياس والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأصول والالتزامات المالية وذلك من خلال اعتماده على خيار القيمة العادلة، الأمر الـذي يعود بالفائدة على أطراف كثيرة ذات علاقـة بموضوع الدراسة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 – الأدوات المالية الاعتراف والقياس).

مشكلة الدراسة :

تقضـي تعليمات مفوضية هيئـة الأوراق المالية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبيـة الدولية ومنها معيار المحاسبـة الـدولي رقـم (39)، فـبرزت الحاجة إلـى إمكانية التحقـق ما إذا كـان هناك التـزام من قبل المؤسسات المالية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بتطبيق هذا المعيار ومعرفة أسباب عدم التطبيق في حـال وجودهـا، حيث لم تكن هناك نظرة شمولية لتطبيق المعيـار وما هو أثر ذلك على مصالح الفئات ذات العلاقة المؤسسات المالية الأردنية .

وبناء عليه فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هـل المعيـار المحاسبـي الدولي رقـم (39) (الاعـتراف والقياس) يطبـق تطبيقا كامـلا أم جزئيا في المؤسسات المالية الأردنية؟
2. هل هناك مزايا من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟
3. هل هناك معوقات تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟
4. هل هنـاك أثر لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومـدة مزاولة نشاط المؤسسة) في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)؟

أهمية الدراسة :

تم تنـاول هـذا الموضـوع في دراسات أردنيـة عديدة، (المطارنـة وبشايـرة 2006) ، (القشي، 2007) ، (بشايـرة، 2010) ، إن معظـم الدراسات السابقة ركزت علـى مواضيع جزئية من المعيار ولم يتم التطرق في هذه الدراسات إلى مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39) في المؤسسات المالية الأردنية فتعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة والقليلة التي تمتاز بشمولها لجميع المؤسسات المالية الأردنية في هذا المجال.

كمـا أن التعرف على معوقات تطبيق المعيار ووضع الحلول لتذليلهـا سيساهم في تطبيق المعيار والتوصل إلـى معرفـة البنـود التي تطبق والعمل علـى تعزيز تطبيقها مما سيـؤدي إلى مزيد مـن مصداقية وعدالة القوائم المالية والقرارات الاستثمارية التي ستتخذ بناءا عليها.

وتـبرز أيضـا أهميـة الدراسة مـن خلال معالجتهـا موضوعـا ذا أهميـة في تقييم الاستثمـارات فبند الاستثمـارات من البنود الرئيسة والكبـيرة في المؤسسات المالية الأردنية، وعليه ستمثل هذه الدراسة حافزا إيجابيـا للمؤسسـات المالية المدرجـة في سوق عمان للالتزام في تطبيق هذا المعيـار من خلال بيان المعالجة المحاسبية لبنود الاستثمارات.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) (الاعتراف والقياس) في المؤسسات المالية الأردنيـة المدرجـة في سـوق عمان المالي وهل هناك علاقـة بين درجة التطبيـق وخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق المعيار.
2. التعرف على مزايا تطبيق المؤسسات المالية الأردنية لهذا المعيار.
3. الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق المعيار (إن وجدت) ووضع الحلول المقترحة لها.

محددات الدراسة :

تتمثل محددات الدراسة في أنها:

1. اقتصـرت الدراسـة على المؤسسـات المالية العاملة في المملكـة الأردنية الهاشميـة، وقد اختيرت جميع المؤسسات المالية المدرجة في بورصة عمان بشكل هدفي .
2. اقتصـرت الدراسة على المديرين الماليين والمحاسبين العاملـين في الفروع الرئيسة في المؤسسات المالية العاملة الأردنية .
3. اقتصـرت الدراسـة على معرفة مدى تطبيـق المعيار المحاسبي الـدولي(39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية.
4. أجريت الدراسة خلال فترة زمنية محددة وهي في سنة 2011م .

الإطار النظري:

تعد المعايير المحاسبية الأساس التي يتم من خلالها تحديد السياسات والإجراءات المحاسبية التي ينبغي تطبيقهـا والالتـزام بها في قياس وإثبات وإفصـاح المعلومات حول النشاطـات الاقتصادية لمنشآت الأعمال المختلفة) لجنة المعايير المحاسبية الدولية) .

ويعـود تـداول المعايـير المحاسبيـة إلى المؤتمـرات الدوليـة للمحاسبين، حيـث انعقدت عـدة مؤتمرات لمناقشـة مهنـة المحاسبة عامة والمعايـير المحاسبية خاصة، وأقـرت هذه المؤتمرات في النهايـة إنشاء لجنة معايـير المحاسبـة الدوليـة (International Accounting Standards Committee IASC) في نيسـان (أبريل)1973 (Rueschhoff، 1976) .

ولعل من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة لمواكبة التطورات في الظروف الاقتصادية وفى بيئة الأعمال والتنظيمات هو إصدار معايير محاسبية يتم من خلالها تحديد أساليب قياس العمليات في المركز المالي وإظهار نتائجها إلى المستفيدين، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى إصدار معايير محاسبية لتكون الأساس السليم لتطبيق المفاهيم المحاسبية (الوابل، 1990).

يقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بوضع أسس الإثبات والقياس والتحليل المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية وذلك من خلال تطبيق خيار القيمة العادلة والتي تمثل السمة الأساسية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) (حميدات،2011).

كما يحدد المعيار رقم (39) مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وهذا المعيار هو مكمل لمعيار المحاسبة الدولي رقم(32) (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008) وبسبب التوسع في استخدام القيمة العادلة لقياس الأدوات المالية، حل المعيار رقم (39) محل المعيار رقم (25) (المحاسبة عن الاستثمارات).

بدأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committ)(IASC) بالتعاون مع المجمع الكندي للمحاسبين المرحلة الثانية في حزيران 1998 في مشروع إصدار معايير خاصة بالأدوات المالية حين قامت بإصدار مسودة عرض E62: في الاعتراف والقياس، والتي أقرت فيها بناء على الورقة النقاشية التي كانت قد نشرتها بعنوان: " الأصول والأدوات المالية" ، أن هناك صعوبة في إكمال معيار محاسبة دولي شامل قبل نهاية سنة 1998وهو التاريخ النهائي لإتمام المعايير الجوهرية التي اتفقت عليها مع (The International Organization of Securities Commissions (IOSCO).

حيث استطاعت اللجنة في تشرين الثاني 1998 تبني معيار المحاسبة الدولي (39) والذي سرى مفعوله في تاريخ 2001/1/1 الذي يظهر وجهة نظر اللجنة في المقاييس الواجب استخدامها في المحاسبة عن الأدوات المالية المختلفة عن طريق استخدام القيمة العادلة، بالإضافة للأسس التي رأتها مناسبة في الاعتراف والاعتراف الأولي وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003)، كما خضع المعيار رقم (39) للعديد من التعديلات والتي جاءت استجابة للتطورات والتغيرات التي ظهرت على النظام المالي العالمي في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي.

وقد تم تحديد الكيفية التي من خلالها يتم تصنيف الموجودات المالية والاعتراف بها وقياسها وفقا للمعيار(39) بربط نية الإدارة من اقتناء موجود مالي وكيفية تصنيفه والاعتراف به وقياسه وتقييمه، حيث تصنف الموجودات المالية ضمن فئات لها خصائص معينة (لجنة المعايير المحاسبية الدولية،2011).

تقسم الاستثمارات وفقاً لما جاء في معيار (39) أربع فئات وهي وكما يأتي:

1. الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
2. الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
3. القروض والذمم المدينة.

4. الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

يركز المعيار فيما يخص الأدوات المالية على ما يأتي:

1. يجـب الاعتراف بكافـة الأدوات المالية في الميزانية العمومية بما في ذلـك كافة المشتقات ويجب مبدئيا قياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للعوض المعطى أو المستلم لامتلاك الأداة المالية (أصل أو التزام)، ويحدد متطلبات إلغاء الاعتراف عن العمليات المتعلقة بالأدوات المالية التي تتم وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) في حالات حددها المعيار).
2. تم تحديـد متطلبـات قياس الأدوات المالية في القياس المبدئي والقياس اللاحق لـكل من الأصل المالي والالتزام المالي، والاعتبارات الخاصة بقياس القيمة العادلة.
3. (حدد المعيار كيفية تطبيق خيار القيمة العادلة على الأدوات المالية من خلال الربح أو الخسارة ، وأثر ذلك على الاتساق في القياس والاعتراف).
4. (حـدد المعيار مبدأ محاسبة التحوط ضد المخاطر للمشتقات المالية بما فيها الشروط قياس الفاعلية، وأيضـا علاقـات التحوط (القيمة العادلـة، التدفق النقدي، وصافي الاستثمـار في الوحدات الأجنبية) (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، (الأدوات المالية الاعتراف والقياس).

الدراسات السابقة:

أجريـت العديد مـن الدراسات التـي تناولت جوانب مختلفـة ذات علاقة بموضوع الدراسـة، فمنها ما تناولـت مدى تطبيق المعيار كاملا بكل جوانبه ومنها ما تناول مواضيع جزئية من المعيار، حيث أجريت هذه الدراسـات علـى قطاعات مختلفـة وفي بلدان مختلفة عربيـة وأجنبية، وبذلك سوف يتـم التطرق إلى هذه الدراسات حسب الجانب الذي تم تناوله في الدراسة:

دراسة المطارنة وبشايرة (2006)

هدفـت الدراسـة إلى التعـرف على مدى التـزام الشركـات المساهمة العامـة الأردنيـة بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وكذلك هدفت إلى التعرف على أثر العوامل المتعلقة بالمنشأة مثل طبيعة عمل المنشأة وحجم استثماراتها بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسنـدات في ضـوء المعيار رقم (39)، وزعت استبانة على عينة الدراسـة من الشركات المساهمة الأردنية وتوصلـت الدراسة إلى مجموعـة من النتائج منها أن الشركات المساهمة العامـة الأردنية تلتزم بالمحاسبة عـن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار رقـم (39) والتزمت بالإفصاح عن الاستثمار في الأسهـم والسنـدات، حسب متطلبات المعيار، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعـة عمل المنشأة وحجم استثماراتها وبين الالتزام بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار، وأوصت الدراسة بأن تقوم الشركات الخاصة بتطبيق تام لمعايير المحاسبة الدولية من أجل التوصل إلى عملية التوحيد في السياسات المحاسبية على المستوى الدولي.

دراسة القشي (2007)

هدفت الدراسة وبشكل أساسي إلى البحث في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الخاص بالاستثمارات في الأدوات المالية، تم اختيار تصنيف الاستثمارات ضمن الفئة المعدة للبيع والمعدة للمتاجرة، حيث تم توزيع عدد (35) استبانة متخصصة وزعت على المؤسسات المالية لمعرفة ما إذا كانت تلك المؤسسات تتبع سياسة محددة في تصنيف الاستثمارات.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها أن البنوك تملك سياسة واضحة نوعاً ما أكثر من شركات التأمين وأن تلك السياسة مناطة بالإدارة العليا، وأن بعض الشركات لديها لجان متخصصة لوضع سياسات التصنيف، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصت الدراسة بضرورة أن تشكل الشركات المستثمرة في الأوراق المالية لجانًا متخصصة تناط بها مهام تصنيف تلك الاستثمارات ضمن الفئة المعدة للبيع والفئة المعدة للمتاجرة.

دراسة الشطي (2007)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة رقم(39)، إضافة إلى معرفة كيفية تلاعب الشركات بقوائمها المالية من أجل إظهار أرقام غير صحيحة قد تؤدي إلى تأثير في قرارات المستثمرين، وإلى البحث عن طبيعة سوق الكويت والصعوبات التي واجهتها.

صممت استبانه لغرض الدراسة وزعت على عينة الدراسة التي شملت(49) مدير مالي من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية إضافة إلى (9) من مديري المحافظ الاستثمارية ، كما قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المديرين الماليين وبعض مديري المحافظ الاستثمارية.

بينت الدراسة أن هناك إفصاحًا عن الاستثمارات بالأوراق المالية المحتفظ بها لغاية المتاجرة بالقيمة العادلة، ولا يوجد إفصاح عن التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأوراق المالية بصورة تفصيلية في القوائم المالية، ووجود عقوبات تفرض حالة عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لكن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تقوم بتطبيق المعيار رقم(39) . وبينت نتائج الدراسة أيضا أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المديرين الماليين في الشركات المساهمة وآراء مديري المحافظ الاستثمارية حول مدى التزم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

دراسة بشايرة (2010)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأسسها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق هذه المفاهيم في النظام المحاسبي والإفصاح عن الحسابات التي تنشأ.

طبقت الدراسة على البنوك الأردنية من خلال توزيع (60) استبانة معدة للدراسة على المديرين والمحاسبين. خلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة من حيث القياس والمحاسبة عن الأصول المالية بكافة تطبيقاتها، كما بينت النتائج أن

البنــوك الأردنية لا تطبق مفاهيم القيمة العادلة في قياس الالتزامات المالية إنما تقاس بالتكلفة التاريخية، وأظهـرت النتائـج أيضـا أن البنوك الأردنيـة تفصح عـن المفاهيم المحاسبيـة للقيمة العادلـة في نظامها المحاسبـي مـن خلال تطبيق المفاهيم الخاصـة بالإفصاح عن القيمة العادلة من خـلال طرق القياس على أساس القيمة العادلة كما يتم الإفصاح عن المشتقات المالية والالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة.

أوصـت الدراسة إلـى أن تقوم البنوك التجارية باستخدام خيار القيمة العادلة لقياس الالتزامات المالية للمتاجرة، وأن تقوم أيضا بتدريب الموظفين على أسس المحاسبة عن خيار القيمة العادلة.

دراسة 2009 (Fiechter)

هدفـت الدراسـة إلى معرفة مـدى تأثير التعديل الحاصـل للمعيار المحاسبي الـدولي رقم(39) في 13 اكتوبـر 2008 علـى إعادة تصنيـف الأدوات المالية غير المشتقـة من الأصول المالية المحتفـظ بها للمتاجرة والأصول المالية المتاحة للبيع.

شملـت عينـة الدراسة (219) بنكًـا في (37) دولة أوروبية التـي تطبق المعايير المحاسبيـة الدولية وتم اختيـار (76) بنكًا قاموا بإعادة تصنيف للأدوات المالية في (22) دولة أوروبية، وجد الباحث أن ما يقارب ثلـث البنوك تقـوم بإعادة تصنيـف الأدوات المالية ضمن التعديـل الحاصل على المعيـار المحاسبي الدولي رقـم(39) اي ما نسبته (3.9%) من إجمالي الموجودات و(131%) من إجمالي القيمة الدفترية للأسهم على التوالي.

كما أن إعادة التصنيف المتبعة في البنوك الأوروبية أدت إلى التقليل من خسائر كبيرة في القيمة العادلة بالتـالي تحقيـق أعلى مستويات مـن العائد على الأصول والعائـد على حقوق المساهمـين والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين ورأس المال العامل.

وقـد نتـج من عملية إعـادة التصنيف مكاسب أن العائـد على حقوق المساهمين كـان يساوي قبل عملية التصنيف(- 1.4 %) ارتفع إلى(1.3 %)بعد إجراء عملية التصنيف.

دراسة 2009 (Finch)

هدفـت الدراسـة إلى معرفـة مدى الاعـتراف بخسائر القروض الناتجـة من الأزمة الماليـة في البنوك الآسيويـة وفقـا للمعيـار المحاسبي الدولي رقـم(39) الاعتراف والقياس، ومحاولة التقليـل من القروض والمخصصات المنصوص عليها.

شملت عينة الدراسة البيانات المالية للبنوك الآسيوية في فترة ما بين 2006 – 2009 شملت (10) بنوك في آسيـا و قـد تم اختيـار كبرى المصارف في كل مـن استراليا والصين وهونج كـونج وماليزيا وسنغافورة. وقد تم اختيار هذه الدول لأنها تطبق المعايير المحاسبية الدولية بشكل اكبر من غيرها من الدول الآسيوية. وخلصـت نتائـج الدراسة إلى أنه خلال الفترة الزمنية ما بين 2006-2009 هناك تباين في الأداء المالي في قياس العائد على حقوق المساهمين من الأسهم حيث تراجعت نسبة الأداء المالي من (19 %) في عام 2006 إلـى(18 %) في عام2009 ، كما أظهرت النتائج انخفاض النفقات مقارنة مع نسبة القروض غير المسددة حيث بلغت نسبة القروض إلى حقوق الملكية (8) مرات خلال فترة ما بين 2006 - 2009.

دراسة 2010 (Fiechter)

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على تقلبات أرباح المصارف من خلال تطبيق القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39). كما هدفت الدراسة إلى معرفة إذا كان تطبيق خيار القيمة العادلة يحد من مستويات تقلب الأرباح خلال الفترة الزمنية ما بين يونيو، (2006) إلى يوليو، (2007). وقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتم اختيار عينة من (227) مصرفًا دوليًا من (42) دولة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثرًا كبيرًا على أرباح البنوك جراء أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أظهرت النتائج أنه لا يتم استخدام القيمة الدفترية للأسهم لزيادة الأرباح أو التقليل من الخسائر المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة حيث إن تأثيرها كبير على الأسهم في حين أنه قليل على أجمالي الموجودات.

دراسة 2010 (Quagli and Ricciardi)

هدفت الدراسة إلى البحث عن وجود علاقة ما بين إدارة الدخل ورأس المال من خلال تطبيق المعيار رقم (39) بعد التعديل الحاصل للمعيار لسنة 2008، حيث تكونت عينة الدراسة من (71) شركة مصرفية قابضة في الأسواق المالية الأوروبية، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي في تحليل البيانات توصل الباحثان إلى انه تم اتباع إعادة التصنيف للأدوات المالية ضمن التعديل الحاصل على المعيار وهو أساس تجنب الخسائر في الشركات مما أدى إلى ارتفاع ربحية الشركات مقارنة بالفترات السابقة ، كما ظهر أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة بين الدخل و إدارة رأس المال، هذه النتائج تعطي مزيدا من القوة للدراسات المتعلقة بالأرباح المبنية على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات والأدبيات السابقة:

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن الإشارة إلى ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وتحديدا الدراسات الأردنية، أن موضوع الدراسة الحالية يختبر مدى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) الاعتراف والقياس في المؤسسات المالية الأردنية حيث تعد هذه الدراسة شاملة لجميع المؤسسات التي تندرج تحت القطاع المالي الأردني حيث تتضمن شركات التأمين، وشركات البنوك، وشركات التمويل، وشركات الاستثمارات المالية المتنوعة، وبحسب علم الباحثين لا يوجد أيَّة دراسة سابقة شملت جميع المؤسسات المالية الأردنية، حيث إن معظم الدراسات السابقة الأردنية طبقت على البنوك الأردنية والشركات المساهمة العامة، كما تميزت الدراسة الحالية أنها بحثت في تطبيق المعيار بشكل كامل وليس جزئي بينما معظم الدراسات السابقة ركزت على مواضيع جزئية أو بنود معينة من المعيار، وأن هذه الدراسة تتسم بالحداثة حيث تحاول البحث في مدى تطبيق آخر تعديل حصل على المعيار سنة 2011.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: لا يطبق المعيار رقم (39) تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية.

الفرضية الثانية: إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) لا يمنح مزايا إضافية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر دال إحصائياً لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاطها) على تطبيق معيار.

منهجية الدراسة :

جمع البيانات:

مـن أجل الوصول الـى أهداف الدراسة تم تصميـم استبانة لجمع البيانات المتعلقـة بمدى تطبيق بنود المعيار المحاسبي رقم (39) حيث تم توزيع الاستبانة على المحاسبين العاملين في الدوائر المالية في المؤسسات الماليـة الأردنيـة وتم الاعتماد على نص المعيار الصادر عن مجلس معايـير المحاسبة الدولي لسنة 2011 في وضع الاسئلة المختلفة لمحاور الاستبانة، حيث اشتملت الاستبانة على قسمين:

القسـم الأول: يحتـوي علـى المعلومـات المتعلقـة بالمؤسسـات المالية والبيانـات الشخصيـة للمستجيب وتتضمـن (طبيعـة عمل المؤسسـة، ومدة مزاولـة نشاطها، وحجـم المؤسسـة (حقوق الملكيـة)، والبيانات الشخصيـة للمستجيـب وتتضمن (التخصص العلمـي، والعمر، والمؤهل العلمـي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنـوات الخبرة في المؤسسة التي يعمل بهـا حاليا، والدورات التي حصل عليها فيما يتعلق بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(39)).

القسم الثاني: يحتوي على أسئلة تتعلق بمعيار المحاسبة رقم(39) " تم تقسيمها إلى ستة محاور رئيسة هي:

- المحور الأول: متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المعيار .
- المحور الثاني: متطلبات قياس الأدوات المالية.
- المحور الثالث: تطبيق خيار القيمة العادلة.
- المحور الرابع: متطلبات محاسبة التحوط ضد المخاطر.
- المحور الخامس: مزايا الالتزام بتطبيق المعيار .
- المحور السادس: معوقات تطبيق المعيار

تم إعطـاء كل سؤال ثلاث درجات مـن الإجابة (مطبق، غير مطبق، غير موجود) هذا بالنسبة للمحاور الأربعـة الأولـى وبدرجـات تقييم المطبق(3) وغـير المطبق(2) وغـير الموجود(1)، وكذلـك أعطي المحور الخامـس والمحـور السادس ثلاث درجات مـن الإجابـة (موافق، محايد، غـير موافق) وبدرجـات تقييم موافق(3) ومحايد(2) وغير موافق(1).

مجتمع وعينة الدراسة:

أجريت الدراسة على جميع المؤسسات المالية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وقد تم اختيارها بشكل هدفي والتي تشتمل على المديرين الماليين والمحاسبين في الفروع الرئيسة للمؤسسات تشمل مايلي:

- المؤسسات المالية في مجال العمل المصرفي (البنوك).
- المؤسسات المالية في مجال الاستثمارات المالية المتنوعة.
- المؤسسات المالية في مجال التأمين.
- المؤسسات المالية في مجال التمويل.

شملت عينة الدراسة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الإدارات المالية في المؤسسات المالية في الفروع الرئيسة على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والمهنية وبلغ عددهم (78) محاسبا، وقد تم استبعاد استبانتين بسبب عدم الإجابة بشكل كامل من قبل المستجيبين فأصبح مجموع الاستبانات المستخدمة في التحليل (65) استبانة أي ما نسبته (83 %) من مجموع الاستبانات الموزعة، الجدول رقم(1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد منها.

الجدول رقم (1) الاستبانات الموزعة ونسب الاسترداد

المجال المالي	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد
مجال العمل المصرفي	16	14	0.875
مجال الاستثمارات المالية المتنوعة	36	31	0.86
مجال التأمين	26	22	0.846
المجموع	78	67	0.859

النتائج ومناقشتها:

اختبار الفرضية الأولى: لا يطبق المعيار رقم (39) تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن فقرات محاور متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف، ومتطلبات قياس الأدوات المالية وتطبيق خيار القيمة العادلة، ومتطلبات محاسبة التحوط ضد المخاطر، يوضح الجدول رقم (2) النسب الكلية لتطبيق المعيار في المؤسسات المالية الأردنية.

يظهر الاختبار عدم تطبيق المعيار تطبيقا كاملا في أي من مجالات المؤسسات المالية الأردنية، وبالتالي قبول الفرضية التي تنص على (لا يطبق المعيار تطبيقا كاملا في المؤسسات المالية الأردنية)، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (المطارنة وبشايرة، 2006) في التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار بالأسهم والسندات حسب متطلبات المعيار (39)، كما تتفق مع دراسة

(بشايـرة،2010) في أن البنوك الأردنية تقـوم بتطبيق المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة حيث إن مفهوم القيمة العادلة هو أحد بنود المعيار الرئيسة.

وفيمـا يتعلـق بمتطلبات الاعـتراف وإلغاء الاعتراف اتفقـت نتيجة اختبـار الفرضية مـع نتائج دراسة (الشطـي،2007) التـي أظهرت أن هناك اعترافـاً وإفصاحاً عن استثمـارات الأدوات المالية في الشركات المدرجـة في سـوق الكويت للاوراق المالية. أما بالنسبة لمتطلبات قياس الأدوات المالية وتطبيق خيار القيمة العادلة اتفقت نتيجة اختبار الفرضية مع نتائج دراسة 2009 (Fiechter) حيث وجد الباحث أن ما يقارب ثلـث البنـوك تقـوم بإعادة تصنيـف الأدوات المالية من خلال قياس القيمة العادلـة، واختلفت مع دراسة 2010 (Fiechter) في أنـه لا يتـم استخـدام القيمـة الدفترية للأسهـم من أجل زيادة الأربـاح أو من أجل التقليـل من الخسائـر المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة حيث إن تأثيرها كبـير على الأسهم في حين أنه قليل على إجمالي الموجودات .

واتفقـت نتائـج الاختبار المتعلق بمحاسبة التحوط ضد المخاطر مع نتائـج دراسة(2010) Quagli and Ricciadi إلـى أنـه تم اتباع إعادة التصنيف للأدوات المالية ضمن المعيار(39) وهو أساس تجنب الخسائر في الشركات وهو أيضا سبب في ارتفاع ربحيتها، وتتفق أيضا مع نتائج دراسة 2009(Finsh) حيث أظهرت النتائـج انخفاض تكاليف القروض ونمو الأرباح من خـلال الاعتراف بخسائر القروض الناتجة عن الأزمة المالية في البنوك الآسيوية وفقا للمعيار(39).

يظهـر الجدول رقـم (2) أن نسب التطبيق الكلية للمحاور الأربعة الأولـى من الاستبانة تراوحت ما بين (66.40 %) الى (73.66 %) .

الجدول رقم (2) النسب الكلية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية

الرقم	المحور	الاستثمارات المتنوعة	العمل المصرفي (البنوك)	التأمين	نسبة التطبيق الكلية
1	متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف عن العمليات التي تتم وفقا لمتطلبات المعيار	%69.81	%71.13	%59.47	% 66.40
2	متطلبات قياس الأدوات المالية	%69.45	%80.75	%66.67	% 70.85
3	تطبيق خيار القيمة العادلة	% 73.9	%80.75	%49.23	% 66.70
4	متطلبات محاسبة التحوط ضد المخاطر	%79.99	%83.5	%58.43	% 73.66
5	تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) .	%73.29	%79.03	%58.45	%69.40

اختبار الفرضية الثانية: إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) لا يمنح مزايا إضافية).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور) مزايا الالتـزام بتطبيق معيـار المحاسبة الدولي رقم (39) حيث بلغ المتوسط الحسابـي لهذا المحور (2.67) مما يدل على وجود مزايا.

تتفـق هذه النتيجة مع دراسة (المطارنة وبشايرة 2006) ودراسة (بشايرة 2010) حيث أشار الباحثان إلـى أن تطبيق المعيار يفصح عن الاستثمارات يوحد في السياسات المحاسبية الدولية والإفصاح عن القيمة العادلة، كما اتفقت مع دراسة (Finch 2009) التي أظهرت النتائج انخفاضًا في نمو النفقات مقارنة بنسبة القروضـ، وكذلك دراسة (fiechter 2009) ودراسة (fiechter 2010) توصل الباحث في الدراستين إلى تقليـل من حجـم الخسائر الكبيرة في القيمة العادلـة وتحيقيق أعلى مستوى من العائـد والحد من تقلبات أرباح الأدوات المالية، كما حققت دراسة (Quagli and Ricciardi 2010) مزايا من جراء تطبيق المعيار من خلال تجنب الشركات الخسائر مما أدى إلى ارتفاع ربحيتها"، الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3) مزايا الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة تقييم
1	يؤدي الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (إلى زيادة الثقة في مصداقية القوائم المالية للمؤسسة المالية.	2.84	0.41	1	مرتفعة
2	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) للمؤسسات المالية إلى دعم وتحسين اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة المالية.	2.64	0.63	2	مرتفعة
3	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في تشجيع المؤسسة المالية القيام بتسجيل المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المالية.	2.61	0.52	4	مرتفعة
4	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) المؤسسات المالية على تصنيف الأدوات المالية بشكل سليم ومنظم.	2.59	0.53	5	مرتفعة
5	يساهم الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في إتاحة المجال للمؤسسات المالية على إدراج أدواتها المالية في الأسواق الإقليمية والدولية.	2.64	0.52	2	مرتفعة
	مزايا تطبيق المعيار ككل	2.67	0.25		مرتفعة

يظهـر الجدول رقم (4) قيمة (T) حيث بلغـت (37.51) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، وهـذا يـدل على وجود مزايا من جـراء تطبيق المعيار المحاسبي الـدولي رقم (39) وبالتالي رفض الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه لا يوجد مزايا من جراء تطبيق هذا المعيار.

الجدول رقم (4) نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مزايا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ككل

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ككل	2.67	0.25	37.51	0.00

اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

للتحقـق من صحـة هذه الفرضيـة تم استخـراج المتوسطات الحسابيـة والانحرافـات المعيارية لمحور «معوقـات تطبيـق معيـار في المؤسسات الماليـة الأردنية»، كما هو مبـين في الجدول رقـم (5). حيث يظهر الجـدول أن المتوسطات الحسابية لمحور «معوقات تحول دون تطبيـق المعيار المحاسبي الدولي» تراوحت بين (2.38-2.61) وبدرجـة تقييم مرتفعة لجميـع الفقرات أعلاها للفقرة (2) والتـي تنص على صعوبة فهم بعض المفاهيـم الأساسية للمعيار، وأدناها للفقـرة (5) «عدم إدراك العقوبات التـي تترتب على المؤسسة الماليـة عنـد مخالفتهـا في تطبيق المعيار، كمـا بلغ المتوسط الحسابـي لمحور مزايا تطبيـق المعيار (2.67) بدرجـة تقييـم مرتفعة، وهذا يدل على وجـود معوقات تحـول دون تطبيق المعيار وبالتـالي رفض الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على» لا يوجد معوقات تحول دون تطبيق المعيار

الجدول رقم (5) معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) في المؤسسات المالية الأردنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة تقييم
1	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق المعيار	2.48	0.67	2	مرتفعة
2	صعوبة فهم بعض المفاهيم الأساسية للمعيار	2.61	0.61	1	مرتفعة
3	عدم متابعة آخر التعديلات أو المستجدات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية .	2.45	0.62	4	مرتفعة
4	عدم الرجوع إلى التفسيرات التفصيلية لبنود المعيار عند فهم البنود.	2.44	0.66	5	مرتفعة
5	عدم إدراك العقوبات التي تترتب على المؤسسة المالية عند مخالفتها تطبيق المعيار.	2.38	0.70	7	مرتفعة
6	نقص في الإرشادات العامة للمعيار.	2.41	0.66	6	مرتفعة
7	عدم وجود رقابة مستمرة على أداء المؤسسة المالية.	2.47	0.64	3	مرتفعة
	معوقات تطبيق المعيار ككل	2.46	0.32		مرتفعة

وتتفـق هـذه النتيجة مع كل مـن دراسة (القشـي 2007) في عدم وجود لجـان متخصصة تناط بمهام تصنيف الاستثمارات تبعا لما نص عليه المعيار يعود عدم تطبيق هذا الجزء لوجود معوقات تحول دون ذلك ، كذلـك اتفقـت هذه النتيجـة مع ما أظهرته دراسـة (الشطي 2007) وجود معوقـات لم تسمح من تطبيق المعيار كاملا حيث لابد من فرض عقوبات في حالات عدم التطبيق .كمااتفقت النتيجة مع دراسة (بشايرة، 2010) في الحاجة إلى تدريب الموظفين على أسس المحاسبة .

اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر دال إحصائياً لخصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط) على تطبيق المعيار.

للتحقـق من صحة هذه الفرضية تم استخراج معامل الارتبـاط بيرسون(Pearson Correlation) بين تطبيق المعيار وكل من حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاطها، كما تم تطبيق تحليل الانحدار المتعددة لدراسة أثر خصائص المؤسسات المالية على تطبيق المعيار، والجداول الآتية توضح ذلك.

يظهـر الجـدول رقم (6) أن معاملات الارتباط بين تطبيق المعيار وحجم المؤسسة ومدة مزاولة نشاطها بلغت (0.37، 0.33) على التوالي، وهي قيم دالة إحصائياَ عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار وكل من حجم المؤسسة ومدة مزاولة نشاطها.

الجدول رقم (6) معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين (تطبيق معيار المحاسبة الدولي) رقم(39) وكل من متغيري (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة).

خصائص المؤسسات المالية		تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)
حجم المؤسسة	معامل الارتباط	0.37
	الدلالة الإحصائية	0.00
مدة مزاولة نشاط المؤسسة	معامل الارتباط	0.33
	الدلالة الإحصائية	0.01

يظهـر الجـدول رقـم (7) أن هناك علاقـة ذات دلالة إحصائيـة عند مستوى الدلالـة (α≤0.05) بين خصائـص المؤسسات المالية وتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39) حيث بلغت قيمة (6.64) (F) وهي قيمـة دالـة إحصائياً، كما بلغت قيمة (R) والتـي تدل على درجة ارتباط بين خصائـص المؤسسات المالية وتطبيـق معيـار المحاسبة الدولي رقـم(39) (0.43)، وبلغت قيمـة (0.18) (R2) وهي قيمـة تفسر قدرة خصائـص المؤسسـات المالية في التأثير على تطبيق معيار المحاسبة الـدولي رقم(39)، كما تبين أن متغير «حجـم المؤسسـة» هو الأكثر تأثيرا على تطبيق معيـار المحاسبة الدولي رقم(39) حيـث بلغت قيم ((β، T) 0.29، 2.32)) علـى التـوالي وهـي قيم دالة إحصائياً، ومما سبق يتبين وجود أثر لحجـم المؤسسة، ومدة مزاولـة نشاط المؤسسة) علـى تطبيق المعيار رقـم(39)، وبالتالي رفض الفرضية الرابعـة للدراسة والتي تنـص علـى» لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالـة (α=0.05) لخصائص المؤسسات المالية على تطبيق المعيار.

تتفق نتائج الاختبار مع كل من دراسة (المطارنة والبشايرة 2006)، (الشطي 2007)، دراسة (Fiechter Fiechter2010)، (Finch2009)، (2009) و(Quagli and Ricciadi 2010) في اختيار كبرى المؤسسات المالية على اختلاف مجالاتها مع التوصل إلى تطبيق المعيار رقم (39).

الجدول رقم (7) نتائج تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر خصائص المؤسسات المالية (حجم المؤسسة، ومدة مزاولة نشاط المؤسسة) على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(39)

خصائص المؤسسات المالية	β	T	الدلالة الإحصائية	R	R^2	F	الدلالة الإحصائية
حجم المؤسسة	0.29	2.32	0.02	0.43	0.18	6.64	0.00
مدة مزاولة نشاط المؤسسة	0.22	1.76	0.08				

ولمعرفـة أثـر المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية على آراء أفـراد العينة حول معوقات التطبيق ومزايا التطبيـق للمعيار رقم (39)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية. يبين الجدول رقم (8) عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بـين المجـال الذي تعمل فيـه المؤسسة المالية علـى آراء أفراد العينة حول محوري « مزايـا تطبيق، ومعوقات تحول دون تطبيق المعيار حيث بلغت قيمة (0.62) (F و0.72) على التوالي وهي قيم غير دالة إحصائياً.

الجدول رقم (8) **نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمحوري «مزايا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، والمعوقات التي تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي» تبعاً لمتغير المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية**

البعد	المجال الذي تعمل فيه المؤسسة المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
مزايا من جراء تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)	مجال الاستثمارات المتنوعة	2.69	0.23	0.62	0.54
	مجال العمل المصرفي(البنوك)	2.60	0.38		
	مجال التأمين	2.66	0.17		
معوقات تحول دون تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)	مجال الاستثمارات المتنوعة	2.47	0.27	0.72	0.49
	مجال العمل المصرفي(البنوك)	2.37	0.52		
	مجال التأمين	2.51	0.22		

ويبـين الجدول رقـم (9) نتائج تحليـل التباين الأحـادي (ANOVA) على جميع مجالات المعيـار تبعاً لمتغير المجـال. حيـث يظهر الجدول وجود فـروق ذات دلالة إحصائيـة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطـات الحسابية لمجال « متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف « تبعاً لمتغير القطاع، حيث بلغت قيمة (4.12) (F) وهي قيمة دالة إحصائياً.

الجدول رقم (9) نتائج تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على جميع مجالات المعيار

المجال	المقياس	المجالات			
		متطلبات الاعتراف وإلغاء الاعتراف	متطلبات قياس الأدوات المالية	تطبيق خيار القيمة العادلة	متطلبات محاسبة التحوط ضد المخاطر
مجال الاستثمارات المتنوعة	المتوسط الحسابي*	0.69	0.69	0.74	0.80
	الانحراف المعياري	0.10	0.15	0.13	0.17
مجال العمل المصرفي (البنوك)	المتوسط الحسابي*	0.71	0.81	0.81	0.84
	الانحراف المعياري	0.23	0.15	0.16	0.28
مجال التأمين	المتوسط الحسابي*	0.59	0.67	0.49	0.58
	الانحراف المعياري	0.12	0.19	0.18	0.19
قيمة (F)		4.12	3.32	22.37	9.06
الدلالة الإحصائية		0.02	0.04	0.00	0.00

* المتوسط الحسابي من (1).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. تطبـق المؤسسات المالية الأردنية معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «الاعتراف والقياس» بشكل جزئي حيـث بلغت نسبة التطبيق (69.4 %)، ويرى الباحثـون أن هنـاك استجابة في تطبيق المعيار بشكل غير كامل.

2. بلغـت أعلى نسبة تطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39) في مجال العمل المصرفي (البنوك) إذ بلغت (79.03 %) ويليهـا مجـال الاستثمارات المتنوعة بلغـت(73.29 %) ثم مجـال التأمين(58.45 %)، ويرى الباحثون أن السبب في ذلك هو طبيعة ودقة المعاملات المالية حسب القطاع.
3. تحقـق المؤسسات المالية الأردنية مزايا مـن جراء تطبيق المعيار رقم(39) حيث بلغ المتوسط الحسابي لمحور مزايا تطبيق المعيار(2.67) تعتبر درجة تقييم مرتفعة . إن هذه النتيجة توفر قناعة كبيرة لدى مجتمع الدراسة بوجود مزايا تتحقق عند تطبيق المعيار مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية.
4. توجـد معوقـات تحول دون تطبيق المعيار حيث بلغ المتوسط الحسابـي لمزايا تطبيق المعيار (2.67) مما يـدل على وجـود معوقات لتطبيق المعيـار ويعتبر عدم وجود قوانـين تلزم التطبيـق وصعوبة فهم بعض المفاهيـم الأساسيـة للمعيار من أكثر المعوقات. لذا لا بد مـن إيجاد الحلول والاقتراحات التي تحد من معوقات التطبيق.
5. ظهـرت علاقة ذات دلالة إحصائية عنـد مستوى الدلالة (α=0.05) بين خصائـص المؤسسات المالية وتطبيـق معيار المحاسبة الدولي رقـم(39) ، يرى الباحثون وجود ارتباط بـين الخصائص المؤسسات وتطبيق المعيار حيث تبين أن متغير حجم المؤسسة المالية له تأثر أكبر في تطبيق المعيار رقم(39).
6. لا يوجـد أثر ذو دلالـة إحصائية عند مستوى الدلالـة (α=0.05) بين المجال الذي تعمـل فيه المؤسسة الماليـة علـى آراء أفراد العينـة، كما أن أعلى نسب التطبيق في قطاع العمـل المصرفي لا تعود إلى طبيعة العمل في القطاع نفسه .

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثون بما يلي:

1. إتاحـة المجـال للمحاسبين العامليـن في المؤسسات الماليـة في الالتحاق بدورات تدريبيـة لمساعدتهم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وحسب نتائج الاستبانه وجد أن ما نسبته (26.6 %) من المستجوبين أفادوا بعدم حصولهم على دورة تدريبية وبالأخص بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
2. الحـث على ضرورة وجـود جهات مهنية تتولى متابعـة تطبيق معيار المحاسبة الـدولي رقم(39) لدى المؤسسات المالية الأردنية.
3. محاولـة إيجـاد تفصيلات للغموض الذي قـد يحصل في تطبيق المعايير المحاسبيـة الدولية ليتم تفعيل المعايير وتطبيقها بشكل صحيح ودقيق.

المراجع

المراجع العربية:

الشطـي، صالـح، مدى التـزام الشركات المدرجة في سوق الكويـت للأوراق المالية بتطبيـق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، رسالة ماجستير جامعةعمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2007.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2008.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2003.

السعافـين، هيثـم، معايير المحاسبـة الدولية المعدلـة والمعايير الدوليـة للإبلاغ المالي، ورشـة عمل مهنية، الجلسة الثانية، عمان، الأردن، أيلول، 2005.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، ، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة،من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان الأردن، 2011 .

المعايـير المحاسبيـة الدوليـة الصـادرة عن لجنة المعايـير المحاسبيـة الدولية، ترجمة مجموعـة طلال أبو غزالة،من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان الأردن، 2011.

بشايـرة، محمـد، تطبيق المفاهيم المحاسبيـة للقيمة العادلـة في البنوك التجارية الأردنيـة طبقا لمتطلبات معايـير المحاسبة الدولية، دراسة منشورة، مجلة كليـة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (24)، ص ص 229-259، 2010.

القشـي، ظاهر،السياسـة المتبعـة في تصنيف الأوراق الماليـة وفقاً للمعيار المحاسبي الـدولي رقم (39) في الشركـات المساهمة الأردنية، المجلـة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنميـة الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ،(منفرد) تاريخ القبول 2/10/ 2007.

المطارنـة، غسان فـلاح، بشايرة، محمـد محمود، مدى التـزام الشركـات العامة الأردنيـة بالمحاسبة عن الاستثمـار في الأسهـم والسنـدات في ضوء معيار المحاسبـة الدولي رقم (39) دراسـة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ((22، العدد(2)، 2006.

الوابـل، وابـل أسلوب بناء المعايـير المحاسبية – التجربة السعودية، مجلة جامعـة الملك سعود، مجلد (2)، العلوم الإدارية ص ص 362-339، 1990 .

حميـدات، جمعة، معايير المحاسبة الدولية، معايير التقاريـر المالية الدولية، من منشورات مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني (ذ.م.م)، عمان، الأردن،2011.

المراجع الإنجليزية:

Fiechter, P.(2010) (Application of the Fair Value Option under IAS 39: Effects on the Volatility of Bank Earnings, Workshop in Accounting Research in Bern, University of Zurich, Switzerland.

Fiechter, P. (2009), Reclassification of Financial Assets under IAS 39: Impact on European Banks' Financial Statements, Institute for Accounting and Control, University of Zurich, Switzerland.

Finch, N.(2009), IAS 39 and the Practice of Loan Loss Provisioning Throughout Australasia, Journal of Law and Financial Management, Vol.8-No.2 – pp1319-.

Quagli, A. and Ricciardi, M.(2010), The IAS 39 October 2008 Amendment as Another Opportunity of Earnings Management: An Analysis of the European Banking Industry, Available at SSRN http://papers.ssrn.com.

Rueschhoff, N. G. (1976) International Accounting and Financial Reporting, Preparer Publishers,New York.